

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة
و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية



رقم
124
2019

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة
و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة واستعراض
تجارب الدول العربية
(المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية)

اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة



المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

تقديم

أرسي مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنيثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

تمهيد.....	5
أولاً: أهمية نظم التقييم الانتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة.....	7
ثانياً: تجارب الدول العربية.....	8
ثالثاً: الخلاصة والتوصيات:.....	59

تمهيد¹

تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وكذلك أحد أهم مجالات خلق فرص العمل، ولهذه المشروعات انعكاسات إيجابية على تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95 في المائة من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم، وقد أشارت دراسة صدرت عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى أن المشروعات الصغيرة تساهم بحوالي 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية، وتوفر ما بين 40 إلى 60 في المائة من مجموع فرص العمل. كما تشير نفس الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في 45 في المائة من فرص العمل. أما في البلدان ذات الدخل المرتفع، فتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤمن 62 في المائة من فرص العمل.

وقد قامت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بحشد الجهود ووضع خطط وبرامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وصولها إلى التمويل اللازم من المؤسسات المالية الرسمية. حيث تمثلت هذه الجهود بوضع دعم وتشجيع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضمن أولويات برامجها الاقتصادية، بل وتم إدراجها كمحور أساسي من ضمن برامجها المتعلقة بتعزيز الشمول المالي. وتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات متعددة يحد من قدرتها على الوصول إلى التمويل، لعل من أبرزها التقييم الائتماني لهذه الشركات

¹ تشكر أمانة اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، سلطة النقد الفلسطينية وشركة سمة السعودية وشركة Score - I على إعداد مسودة الورقة.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

وتوفير الضمانات اللازمة. لذا فقد ساهم ترخيص شركات المعلومات الائتمانية في الدول العربية في تعزيز قدرة وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، حيث توفر هذه الشركة قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان، مما يساعد هذه الجهات على ترشيد القرارات الائتمانية وبحيث يتم اتخاذ القرار الائتماني السليم المبني على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد وتسعير المنتجات المصرفية بناءً على مخاطر العملاء، بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك من جهة، ويحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل من جهة أخرى، وأشارت الدراسات إلى أن لإنشاء هذه الشركة انعكاسات إيجابية على تحسين الاشتغال المالي وتعزيز الاستقرار المالي.

تمر صناعة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة حالياً بمرحلة إنتقالية، حيث كانت تعتبر من الأسواق الصعبة التي تصعب خدمتها. إلى أن أصبحت هدفاً إستراتيجياً للبنوك حول العالم ومنها الدول العربية. حيث تقوم كثير من البنوك في الأسواق العربية بتطوير إستراتيجيات وإنشاء وحدات متخصصة لتقديم منتجات مصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير خلال السنوات القليلة السابقة. وتعتمد هذه الاستراتيجيات على دعم وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل اللازم، وأحياناً عن طريق معالجة المسائل القانونية والتنظيمية والعوائق مع المساعدة على بناء تاريخ إئتماني. كذلك تقوم هذه الاستراتيجيات على القيام بدراسات لفهم الاحتياجات الخاصة والتي تفضلها الشركات الصغيرة والمتوسطة (مثال ذلك البنوك المتخصصة).

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

أولاً: أهمية نظم التقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة

يختلف مستوى تطور البنية التحتية للقطاع المصرفي بصورة واضحة في الدول العربية، حيث نجد عدد من البنوك قام ببناء بنية تحتية متطورة تكنولوجياً ولوجيستياً لدعم عملياتها وأنشطتها، بحيث تكون إدارة المخاطر جزءاً حيوياً لا يتجزأ من صميم عملها في تقييم ومراقبة محفظة المخاطر الخاصة بها. وقد قامت بتطوير نظم لتقييم الجدارة الائتمانية و/أو التقييم الرقمي وهناك بعض البنوك المتطورة التي قامت بأتمتة هذه الأنظمة.

في هذا الإطار، تتيح هذه الأنظمة تقييم العملاء بمستويات مخاطر مختلفة بصورة أكثر دقة، مما يساعد البنوك في تعظيم الربحية عن طريق تخفيض عدد القروض غير المنتظمة وتخفيض تكلفة إسترداد القروض الرديئة.

يلاحظ أن إتباع مثل هذه الأساليب وإستخدام أدوات التصنيف المشار إليها أعلاه، يمكن القيام بها بسهولة فيما يخص الشركات الكبرى، لكن في الوقت نفسه، نجد أن هناك وضع مختلف تماماً عند التعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأن بها خصائص مختلفة عن الشركات الكبرى. ومن أمثلة ذلك:

1. عدم توفر الضمانات الكافية التي تلبي متطلبات البنوك في منح الائتمان.
2. نقص المعلومات والبيانات المالية الموثوقة المتعلقة بهذه الشركات وذلك للوقوف على حقيقة وضعها المالي.
3. عدم وجود المهارات الكافية لدى هذه الشركات لتلبية متطلبات البنوك للحصول على التمويل.
4. ارتفاع كلفة الإقراض لهذه الشركات.
5. نقص الخبرة لدى البنوك في التعامل مع هذه الشركات وفهم طبيعة عملها والقدرة على إدارة مخاطرها.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

فيما يخص نقص المعلومات والبيانات المالية الموثوقة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، فغالباً ما تحتاج البنوك إلى تحمل تكاليف إضافية للحصول على هذه المعلومات كالإستعلام الميداني، مما يدفعها لتحميل هذه الكلف ضمن أسعار الفائدة للقروض التي قد يتم منحها لهذا القطاع، الأمر الذي يرفع كلف الإقراض عليها. كذلك الحال بالنسبة إلى تكلفة تطوير وصيانة نماذج تقييم الجدارة الائتمانية والتقييم الرقمي للمقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهذا بدوره سيجعل من غير المجدي إقتصادياً للبنك إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الشركات متناهية الصغر.

في ضوء ما سبق، وبهدف تخفيض التكلفة للحصول على المعلومات المطلوبة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي الوقت نفسه معالجة النظرة السلبية الخاصة بارتفاع مخاطر هذه الشريحة من العملاء، يكون من المهم تطوير نظام جدارة إئتمانية يعتمد على بيانات السوق بنفس البلد (عادة ما تقوم البنوك بشراء نماذج تقييم جدارة إئتمانية تم تطويرها على معلومات بلدان أخرى). حيث يساعد وجود شركة لتقييم الجدارة الائتمانية بصورة جرفيّة ومستقلة في معالجة هذه المشكلة من خلال توفير قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك التي تقدم الائتمان، مما سيحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل.

ثانياً: تجارب الدول العربية

سنستعرض فيما يلي تجارب ثلاثة دول عربية بخصوص مبادئ التقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذه الدول هي: المملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، وجمهورية مصر العربية.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

أ. تجربة المملكة العربية السعودية (شركة سمة)

ظل توحيد المفاهيم والتعريفات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وآلية التفريق بينهما مشكلة في كثير من الأسواق العربية والعالمية بسبب تباين الظروف الاقتصادية. بل لا يوجد حتى الآن تعريف شامل وموحد عالمياً، فهناك من يعرف المنشآت الصغيرة وفق رأس المال، وهذا بطبعه أيضاً متباين ومختلف من سوق لآخر. فما قد يصنف في السوق الأوروبية، مثلاً، كمنشأة صغيرة الحجم برأس مال يبلغ 5 مليون يورو مثلاً قد تكون متوسطة في دول أخرى. وإلى عهد قريب، كان صندوق التنمية الصناعية السعودي في المملكة العربية السعودية يعرف المنشآت بناءً على معيار المبيعات السنوية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي التي لا يتجاوز مبيعاتها 20 مليون ريال سنوياً، وذلك لأغراض التمويل وفقاً لبرنامج "كفالة". ولقد قام البنك الدولي بإجراء استبيان على المصارف التجارية للتعرف على تعريفاتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخلصوا إلى وجود اختلافات كثيرة في تعريف المصارف.

إن من أهداف رؤية المملكة 2030 المهمة هو تعزيز مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، حيث تم إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) في عام 2016، وذلك لرفع إنتاجيتها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بما يؤدي إلى توفير مزيد من الوظائف وفرص العمل للقوى العاملة الوطنية وتوطين التقنية.

تتولى منشآت تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20 في المائة إلى 35 في المائة بحلول عام 2030. تعمل منشآت على إعداد وتنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار، وتنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت، وتحفيز مبادرات قطاع رأس المال الجريء، إلى جانب وضع السياسات والمعايير لتمويل المشاريع التي تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتقديم الدعم الإداري والفني للمنشآت ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية والتسويقية والموارد البشرية وغيرها.

كما تعمل منشآت على دعم إنشاء شركات متخصصة في التمويل، وتفعيل دور البنوك وصناديق الإقراض وتحفيزها لأداء دور أكبر وفعال في التمويل والاستثمار في المنشآت، وإنشاء ودعم البرامج اللازمة لتنمية المنشآت، إضافة إلى إنشاء مراكز خدمة شاملة للمنشآت لإصدار جميع المتطلبات النظامية لها ونحوها من خلال المشاركة الفعلية والإلكترونية للجهات العامة والخاصة ذات العلاقة. كما تحرص "منشآت" على إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية والإجرائية والمعلوماتية والتسويقية التي تواجه المنشآت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وإيجاد حاضنات للتقنية وحاضنات للأعمال وتنظيمها، إضافة إلى وضع برامج ومبادرات لإيجاد فرص استثمارية للمنشآت والتعريف بها، والعمل على نقل التقنية ذات الصلة وتوطينها لتطوير أداء هذه المنشآت وإنتاجيتها، ويشمل ذلك سلاسل الإمداد.

وتعزز "منشآت" التعاون مع الوزارات والهيئات والجهات الحكومية والمنظمات الدولية فيما يتعلق باختصاصات "منشآت"، وتعمل على تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات والمعارض الداخلية والدولية وغيرها من الفعاليات المتعلقة بالمنشآت، والمشاركة فيها والعمل على تفعيل نتائجها وتوصياتها، إلى جانب إعداد الدراسات والبحوث والمسوحات الإحصائية والتقارير المتعلقة بقطاع المنشآت، واقتراح الأنظمة واللوائح والسياسات الخاصة بتنمية ودعم المنشآت، ومتابعة

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

تطبيقها بعد اعتمادها. وتم من خلال منشآت توحيد تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (جدول رقم 1).

ليس هناك تعريف موحد عالمي لهذا النوع من المنشآت لاختلاف طبيعة اقتصاديات الدول وأحجامها. لكنها تعتمد غالباً على عدد الموظفين، وقيمة المبيعات السنوية وإجمالي الأصول. ويوضح جدول رقم (2) بعض التعاريف العالمية لبعض الدول والمنظمات والهيئات الدولية.

جدول رقم (1)		
تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية		
الموظفون	الإيرادات	المنشأة
5-1	0 - 3 مليون	متناهية الصغر
49 - 6	3 - 40 مليون	الصغيرة
249 - 50	40 - 200 مليون	المتوسطة

جدول (2)		
تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم والمنظمات والهيئات الدولية		
الدولة	الموظفون	الأرباح (المبيعات)
الولايات المتحدة الأمريكية	10-499	أكثر من 7 مليون دولار لمعظم الصناعات التحويلية ، ولكن يتراوح ما يصل إلى 35.5 مليون دولار لبقية القطاعات
كندا	10-499	50 مليون دولار (كندي)
المكسيك	11-250	
جنوب أفريقيا	أكثر من 200 موظف القطاع الزراعي : أكثر من 100 موظف	أكثر من 64 مليون راند وفقاً لطبيعة النشاط
الاتحاد الأوروبي	10 - 250 موظف	الأرباح (المبيعات)
تركيا	20- 249 موظف	25 مليون ليرة إجمالي مبيعات أو 25 مليون إجمالي أصول

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

مؤسسة التمويل الدولية	10 - 300 موظف	100,000 ألف دولار إلى 15 مليون دولار
البنك الدولي	أقل من 50 موظف : صغيرة أكثر من 300 : متوسطة	معدل دوران المخزون والأصول : 3 مليون دولار للمنشآت الصغيرة معدل دوران المخزون والأصول : 10 مليون دولار للمنشآت المتوسطة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف (الأونكتاد)	20 - 100 موظف (صغيرة) 101 - 500 موظف (متوسطة)	
المصدر : مؤسسة التمويل الدولية - مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة - قمة G20 سينول - 2010		

المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

أصدرت وزارة الاستثمار والتجارة 111,319 سجل تجاري منذ أغسطس 2017 حتى منتصف شهر مارس 2018، ليبلغ بذلك إجمالي عدد السجلات التجارية المرخصة 1,311 مليون سجل تجاري. وحسب مسح للهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، بلغ إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة 977,536 منشأة حتى نهاية عام 2017، ويوضح جدول رقم (3) عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي وحجم المنشأة.

جدول (3)		
عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية حسب النشاط الاقتصادي		
النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة من الإجمالي
تجارة الجملة والتجزئة	452,932	47.7 %
الصناعة التحويلية	103,652	10.9 %
الإقامة والطعام	100,282	10.6 %
الزراعة والصيد	94,601	10.0 %

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

الخدمات الجماعية والشخصية	67,358	7.1 %
التشييد	30,864	3.2 %
الأنشطة العقارية	28,076	3.0 %
الأنشطة المهنية والتقنية	24,699	2.6 %
النقل والتخزين	15,419	1.6 %
التعليم	7,762	0.8 %
المال والتأمين	5,330	0.6 %
المعلومات والاتصالات	4,617	0.5 %
الصحة والعمل الاجتماعي	4,558	0.5 %
الخدمات الإدارية	4,180	0.4 %
الماء والصرف الصحي	2,195	0.2 %
الفنون والترفيه	2,152	0.2 %
الكهرباء والغاز	682	0.1 %
البترول والمعادن	502	0.1 %
الإجمالي	949,860	100.0 %

المنشآت الصغيرة والناتج المحلي الإجمالي

تسهم المنشآت الصغيرة بنسبة لا تتعدى (20 في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي في مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة التي تصل إلى (70 في المائة). وعلى الرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى بيئة الأعمال، إلا أن المنشآت الصغيرة في المملكة لا تزال تعاني من تعقيد في الإجراءات النظامية والإدارية وبطئها، وضعف القدرة على جذب الكفاءات، وصعوبة في الحصول على التمويل،

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (5 في المائة) من التمويل الإجمالي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، وتسعى رؤية المملكة 2030 إلى مساعدة تلك المنشآت في الحصول على التمويل وحث المؤسسات المالية على زيادة تلك النسبة إلى 5 في المائة بحلول عام 2020 ومن ثم إلى 35 في المائة بحلول عام 2030.

التحديات

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة أنواع شتى من التحديات، منها المالي ومنها غير المالي، حيث تعاني جل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تعقيدات بيروقراطية، لكن التمويل يشكل في الغالب التحدي الأكبر لهذه المنشآت. تتيح أنظمة ضمانات الائتمان للمقرضين التخفيف من المخاطر الائتمانية ونقلها إلى طرف ثالث من خلال استيعاب جزء من الخسائر على القروض المُقدَّمة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في حالة تخلفها عن السداد، وذلك مقابل رسم مُعيَّن. ويشجع استخدام أنظمة ضمانات الائتمان لأسباب منها أنها تجمع بين عنصر الدعم والترتيبات التي تستند إلى عوامل السوق في تخصيص الائتمان. ويُقَّص هذا من احتمالات حدوث تشوُّهات في أسواق الائتمان، وذلك بخلاف أشكال التدخُّل المباشرة مثل البنوك المملوكة للدولة.

دراسة شركة سمة لتشخيص الوضع لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السوق السعودية

إيماناً منها بدورها الحيوي في إرساء دعائم الاستقرار المالي، قامت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) بالتعاون مع إدارة حلول المخاطر في ستاندرد آند بورز بدراسة مستفيضة لتشخيص الوضع لتمويل المنشآت الصغيرة

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

والمتوسطة في السوق السعودية. وتم عقد العديد من الاجتماعات الدورية مع كل من البنك العربي الوطني، وبرنامج كفاءة، والبنك السعودي الهولندي، وصندوق المئوية، وبنك ساب، ولجنة تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ووزارة التجارة، وبنك سامبا. واستغرقت مرحلة التشخيص والدراسة عاما كاملاً 2009 – 2010، وخلصت الدراسة إلى جملة من التحديات والمعوقات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقدمت أفضل الحلول لمواجهتها.

نتائج الدراسة

حملت الدراسة العديد من النتائج المهمة، ولامست بعمق أصل العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تلخيصها في الجدول رقم (4)

جدول رقم (4) نتائج الدراسة	
التردد	تردد المصارف في الإقراض لافتقارها المعلومات الائتمانية لقياس الملاءة المالية
تكلفة	ارتفاع تكلفة تقييم الإقراض والتقييم
إدارة المخاطر	عدم وجود إدارة مخاطر متخصصة بتلك المنشآت والتي تختلف عن الشركات الكبيرة أو تمويل الأفراد.
أسعار الإقراض	ارتفاع أسعار الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نتيجة المخاطر الائتمانية المرتفعة حسب اعتقاد لمصارف
ضمانات	توفر القروض الأمانة مقابل معدلات ضمان مرتفعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
إمكانية التعثر	يتم حساب مخاطر الائتمان عن طريق إمكانية التعثر (PD) على أسس الشركات الكبيرة
دقة	التعرف على حساب دقيق لإمكانية التعثر يشجع المصارف على زيادة منح القروض

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

مشروع تقييم

طورت سمة نظام متكامل لتقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهو (تقييم)، لتتمكن جهات التمويل بشكل عام من التعرف وبشكل دقيق على الملاءة المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن ثم اتخاذ أفضل القرارات بناءً على معلومات ائتمانية دقيقة وشاملة ومحدثة. تسعى سمة من خلال مشروع تقييم إلى تحقيق ما يلي :

- خلق تنمية مستدامة ودعم التنمية الاقتصادية والنهوض بالأنشطة الإنتاجية.
- الحد من ضبابية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تزويد مؤسسات التمويل بمعلومات مالية دقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل إجراءات التمويل.
- المساهمة الفعالية في صناعة التجديد والابتكار وخلق فرص العمل.
- المساهمة في توزيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية.
- دعم تكامل الأنشطة الاقتصادية وتحسين مستوى الدخل وتوفير الاستقرار.

المنهجيات المستخدمة

المنهج الكمي

يعتمد هذا المنهج على تقييم عدد العمالة وحجم رأس المال والحصة السوقية للمشروع.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

المنهج الوصفي

يعتمد هذا المنهج على تقييم معايير وصفية كطريقة الإدارة وحجم الاستقلالية ومستوى التقنية.

ويمكن تلخيص أبرز النتائج المتوقعة التي يمكن أن يوفرها تقييم في جدول رقم (5). كما يبين الجدول رقم (6) والجدول رقم (7) مساهمات مشروع تقييم.

جدول (5) النتائج المتوقعة من تقييم	
الملاءة المالية	توفير نموذج دقيق يساعد جهات التمويل على تقييم الملاءة المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
شهادة	يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصول على شهادة تقييم عبر نظام التقييم الائتماني
خصوصية	يسهل تطوير نموذج تقييم ائتماني خاص لكل مصرف وفق متطلباته الخاصة
قاعدة بيانات	يتوقع أن يكون النموذج المستخدم في مشروع سمة (تقييم) أدق وأقوى من النماذج التي تستخدمها المصارف لاعتماده على قاعدة بيانات ضخمة غير متوفرة لكل جهة تمويل على حده

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

جدول (6) مساهمة مشروع تقييم في الاقتصاد الكلي	
النمو الاقتصادي	يساعد تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة حصول تلك المنشآت على تمويل لنموها واتساع أعمالها.
سوق التمويل	يحل تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة مشكلة تباين المعلومات لكامل القطاع ويطور من فاعلية وكفاءة سوق التمويل
الحد من مخاطر الاقتصاد الكلي	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أدوات وآليات متقدمة للمصرفين والماليين لمعرفة المخاطر الائتمانية للشركات
الشفافية	يزيد تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مستوى شفافية الاقتصاد من خلال تسليط الضوء على عمليات تلك المنشآت وطبيعتها
المقارنة	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة معياراً موحداً لقياس أحجام الشركات والقطاعات التي تنتمي إليها
الاستثمار الأجنبي	يعمل تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة على جذب الاستثمارات الأجنبية

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

تكاليف الإقراض	يخفض تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تكاليف الإقراض من خلال توفير المعلومات المحدثة والدقيقة لجهات التمويل
الإقراض على أسس السوق	يساعد تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تغيير سلوك إقراض المصارف لتكون مبنية على مخاطر السوق وعوائد المحافظ
القدرة على الاستطلاع	يخلق تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أرضية خصبة للشركات لمعرفة المشاكل المالية بناءً على ظروف وتقلبات السوق
التحليل الدقيق	يشتمل تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تحاليل غير مالية كهيكل الملكية، وسلوك المنشأة ، والفروع الخ...
حوكمة الشركات	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تطبيق حوكمة الشركات بشكل أفضل خلال فترة التقييم
اقتصاد الظل	يحد تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة فهماً من اقتصاد الظل
الإحصائيات الوطنية	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة قاعدة بيانات إحصائية وطنية محدثة لتلمس المشاكل ووضع الحلول المناسبة
الاقتصاد غير الرسمي	يحد تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاقتصاد غير الرسمي

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

جدول (7): مساهمة مشروع تقييم في الاقتصاد الجزئي	
الحصول على التمويل	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة حصول تلك المنشآت على تمويل بطريقة أسهل وخيارات أفضل.
تطوير العمليات	يساعد تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة تطبيق تلك المنشآت لأفضل الممارسات العملية وبالتالي الحصول على التمويل.
تطوير إدارة المخاطر	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة كافة الملاحظات المهمة والرئيسة لتلك المنشآت خلال عملية التقييم للاستفادة منها.
أنشطة التمويل	عند تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، تستطيع تلك المنشآت توفير كافة المتطلبات لإصدار الضمانات والصكوك وحتى الاكتتاب
عمليات التمويل	يساعد تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة على سرعة إنهاء إجراءات التمويل
تكلفة القروض	يحد تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تكاليف القروض
التعثر	يخفض تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من معدلات التعثر نتيجة اعتماد جهات التمويل في قراراتها على معلومات محدثة ودقيقة

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

الموردين	يمكن تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الشركات الكبرى معرفة وضع صغار الموردين ومن ثم اتخاذ القرارات السليمة.
تطوير الشركات	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة القدرة على مقارنة المنشآت فيما بينها المنتمية لذات القطاع أو في منطقة معينة.
الثقة	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الثقة لتلك المنشآت و إبراز قدرتها على القيام بمشاريع حكومية
التدريب والتأهيل	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة فرص تدريب وتأهيل متقدمة في إدارة المخاطر وتقييم التمويل
الحصول على التمويل	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة حصول تلك المنشآت على تمويل بطريقة أسهل وخيارات أفضل.
تطوير العمليات	يساعد تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة تطبيق تلك المنشآت لأفضل الممارسات العملية وبالتالي الحصول على التمويل.
تطوير إدارة المخاطر	يوفر تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة كافة الملاحظات المهمة والرئيسية لتلك المنشآت خلال عملية التقييم للاستفادة منها.

ب. تجربة دولة فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية)

الوضع الإقتصادي الفلسطيني- 2018

بلغ قيمة الناتج المحلي الحقيقي نحو 3,594 مليون دولار خلال الربع الرابع 2018، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3 في المائة مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاعاً بنسبة 3.4 في المائة مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق ، وقد بلغ النمو في أعداد العاملين الجدد خلال العام 2018 أقل من 1.0 في المائة، ليرتفع عددهم إلى 956 ألف عامل فقط، مقابل نحو 426 ألف عاطل عن العمل، منهم نحو 65 في المائة في قطاع غزة، هو ما رفع نسبة البطالة في فلسطين إلى نحو 30.8 في المائة، من جهة أخرى ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين خلال العام 2018 بنسبة 7.6 في المائة ليبلغ نحو 123.0 شيكل، على خلفية ارتفاع متوسط الأجر في مناطق العمل الثلاث بنسب متقاربة، 7.6 في المائة للعاملين في الضفة، و 7.1 في المائة للعاملين في إسرائيل والمستوطنات، و 6.2 في المائة للعاملين في غزة، لكن هذا النمو في الأجور لم يكف كافياً لجسر الهوة الكبيرة بين معدلات الأجور في المناطق الثلاث، إذ يشكل متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات 3.9 ضعف الأجر في غزة، و 2.2 ضعف الأجر في الضفة.

واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وتوليد الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

على دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لجميع الدول، حيث تمثل هذه المشروعات أكثر من 90 في المائة من المشاريع في غالبية اقتصاديات دول العالم، كما أنها توفر ما بين 40 في المائة إلى 80 في المائة من إجمالي فرص العمل، وتمثل نسبة مساهمة تتجاوز 85 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول.

ونظراً للدور الهام لهذه المشاريع في التنمية الاقتصادية، شهدت فلسطين مؤخراً حراكاً مهماً على الجانب الاقتصادي تركزت محاوره على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف الإستثمار في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الركيزة الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب الأمر توفير السبل المناسبة لها للنفاذ الى روافد الإقراض والتمويل من المؤسسات المصرفية والمالية. تأتي هذه الخطوة المهمة بعد مرور فترة زمنية طويلة من ضخ البنوك أموال ودائعها في الشركات الكبرى وقروض الافراد، مما يشير الى إعادة تصويب ضخ الاستثمارات المالية باتجاه اكبر مكونات الاقتصاد الوطني المتمثل في هذه المشاريع، على أمل أن يحقق هذا التصويب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، إضافة لتمتعها بالمرونة والقدرة على التغيير السريع والقدرة على الابتكار والتطوير، كما تعتبر العنصر الأساسي في استيعاب العمالة، حيث تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 95% من إجمالي المشاريع القائمة في فلسطين، وبالرغم من ذلك هناك العديد من التحديات التي تعترض تطوير وتعزيز إمكانيات وقدرات هذا القطاع

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

وتقف عقبة أمام انطلاق أو استمرار المشاريع لاسيما الصغيرة ومتناهية الصغر اللذين يشكلان النسبة الأكبر في فلسطين.

المعوقات والتحديات التي يتعرض لها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تعترض تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقف عقبة أمام انطلاقها أو استمرارها لاسيما الصغيرة ومتناهية الصغر، وعليه قامت سلطة النقد تمهيداً لاتخاذ إجراءات لتعزيز وتمكين هذا القطاع بتحديد وحصر أهم المعوقات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على جانبي العرض والطلب في التمويل والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

1. المعوقات والتحديات في جانب العرض

تتركز أهم المعوقات في جانب العرض بخمسة محاور رئيسية:

• عدم توفر بيانات دقيقة ومحدثة عن القطاع

1. عدم وجود قائمة موحدة بالمتطلبات الأساسية لدى العديد من البنوك توضح الوثائق المطلوبة من المقترض، وهذا ما يرهق كاهل المنشآت.
2. عدم قدرة البنوك على الوصول إلى معلومات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والتي من الممكن أن تسهل عمليات التسجيل والمتابعة.
3. عدم وجود قاعدة بيانات شاملة عن التسهيلات الممنوحة للقطاع بما يشمل ذلك البيانات الديموغرافية.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

• تدني مستويات القدرات والإمكانيات للمنشآت والقائمين عليها

1. ضعف مبيعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث يوجد ركود في المبيعات مع عدم وجود فرص للنمو.
2. نقص في الإدارة والتأهيل والتسويق والسياسات وغيرها من المهارات لدى أصحاب هذه المنشآت.
3. عدم وجود بيانات وتقارير مالية تثبت جدوى أعمال المنشأة وتدفعاتها المالية.
4. عدم وجود مدققين ومحاسبين مختصين لإجراء عمليات التدقيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. عدم وجود حدود دنيا لمعايير المحاسبة لإعداد القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
6. عدم القدرة على إثبات أو تقدير مبيعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقييم أدائها بسبب نقص أنشطة / حركات الحساب أو عدم وجود حركات حسابية (حساب للمنشأة لدى احد البنوك).

• ضعف البيئة القانونية

1. عدم وجود تعريف موحد على مستوى الوطن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
2. عدم وجود شهادات تسجيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في العديد من المحافظات والمناطق القروية.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

• ضعف اهتمام المصارف بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

1. ضعف مشاركة المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم انشاء وحدات إدارية داخلية لهذا الشأن.
2. المغالاة في شروط الضمانات والتي تصل في بعض الأحيان إلى أضعاف قيمة القرض.
3. عدم تأهيل ضباط ائتمان مختصين للتعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجات ومتطلبات هذه المنشآت.
4. عدم استهداف المصارف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عند اعدادها الموازنات السنوية.

2. المعوقات والتحديات في جانب الطلب

تتركز أهم المعوقات في جانب الطلب بأربعة محاور رئيسية:

• تدني مستويات التأهيل لدى القائمين على المنشآت

1. ضعف الوعي المصرفي عند العديد من الأشخاص القائمين على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
2. التخوف من قبل اصحاب المنشآت من التصريح عن الدخل لأسباب ضريبية.
3. الضعف في اعداد ومعرفة اهداف دراسة الجدوى وماذا تعني والغرض منها.
4. التخوف من مخاطر إقامة مشاريع جديدة بسبب نقص الخبرة.
5. الثقافة المجتمعية الهادفة الى البحث عن وظيفة وإستقرار وظيفي بدلاً من تحمل مخاطر اقامة المشاريع.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

- **عدم توفر دعم مباشر من الجهات المقرضة**
 1. التكاليف المادية الإضافية المترتبة على القرض عند التعثر.
 2. المغالاة بأسعار الفائدة المقبوضة نظراً لارتفاع مخاطر الاستثمار في قطاع المنشآت.
 3. عدم توفر مراكز او مختصين داخل المؤسسات المقرضة لتقديم النصيح والارشاد لأصحاب المشاريع.
- **تدني مستويات اهتمام القطاعين الأكاديمي والإعلامي بقطاع المنشآت**
 1. ضعف الإهتمام بهذا لنوع من المشاريع من قبل الجهات الأكاديمية واقتصار النشاط الأكاديمي على اجراء البحوث في غالب الاحيان.
 2. ندرة وجود مراكز تدريب وتأهيل للقائمين على هذا النوع من المشاريع.
 3. ضعف الاهتمام الإعلامي بهذا النوع من المشاريع وعدم الترويج له من خلال برامج إعلامية.
- **ضعف الاهتمام الرسمي بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة**
 1. استبعاد الشركات الصغيرة والمتوسطة من مناقصات المشاريع الكبيرة والعقود الحكومية وغيرها.
 2. غياب الدور الرسمي لتشجيع مثل هذا النوع من المشاريع و/أو إنشاء حاضنات خاصة به.

الجهاز المصرفي وعلاقته مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في ظل الظروف السياسية والإقتصادية غير المستقرة التي سادت البلاد خلال السنوات السابقة والتي رفعت من درجة مخاطر الإستثمار الداخلي، لم تساهم أو تشارك المصارف العاملة في فلسطين بشكل جوهري وإيجابي في تنمية

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

وتطوير وتعزيز قدرات هذا القطاع، بل في العديد من الأحيان حجت التمويلات عنه خاصة في الظروف الإقتصادية والسياسية الصعبة التي سادت البلاد خلال الفترات السابقة.

وبالرغم من ذلك، ونظراً لصدور العديد من الإنتقادات على الجهاز المصرفي في هذا المجال لتأخره في المساهمة والمشاركة الفاعلة في تنمية هذا القطاع، وتمشياً مع التوجه السياسي ومطالبات الحكومات المتعاقبة لتعزيز وتطوير إمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باشرت بعض المصارف اتخاذ خطوات فعلية لدخول هذا المضمار ومنح تسهيلات جديدة ولو بشكل محدود خاصة للمشاريع التي تقل فيها درجات المخاطر وترتفع فيها مستويات الضمانة، وبالرغم من ذلك بقيت المساهمة محدودة جداً بحاجة الى دعم رسمي وغير رسمي ومبادرات من القطاعين العام والخاص لتفعيل دور المؤسسات المالية بشكل كبير لرشد هذا القطاع بالموارد المطلوبة.

مبادرة سلطة النقد لتطوير وتعزيز قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بناءً على ما سبق من رصد للمعوقات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتأخر المؤسسات المصرفية في المساهمة الفاعلة في تمويل قطاع المنشآت، وبهدف تعزيز وتطوير قدراته ومن منطلق حرص سلطة النقد على المساهمة في تمكينه وتعزيز وصوله الى مصادر التمويل، بادرت سلطة النقد وبالتعاون مع مجموعة من الشركاء المعنيين من القطاع العام والخاص وجمعية البنوك ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الإقراض المتخصصة بإتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت كان أبرزها:

المؤتمر المصرفي الفلسطيني الدولي لعام 2013

نظمت سلطة النقد الفلسطينية بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية وجمعية البنوك في فلسطين بتاريخ 2013/02 في مدينة أريحا المؤتمر المصرفي الفلسطيني الدولي لعام 2013، تحت عنوان "تطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز الوصول إلى مصادر التمويل" بحضور الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض وممثلون عن القطاع الأكاديمي والقطاعين العام والخاص واتحادات رجال الأعمال والغرف التجارية، هدف المؤتمر الى تعزيز قدرات وامكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتباره رافد هام لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بشكل خاص، كما هدف المؤتمر الى تمكين قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ورفع جاهزيته بتوفير السبل المناسبة له للنفوذ إلى مصادر التمويل والأسواق الجديدة، بالإضافة الى دعم الحوار والشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص من جهة والقطاعين العام والخاص من جهة أخرى، والخروج بتوصيات ومقترحات عن آلية التعاون المناسبة لبلورة رؤية وإستراتيجية شاملة للتطوير، حيث تم الخروج بمجموعة من التوصيات كان أبرزها:

- الدعوة الى تشكيل لجنة فنية من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لمتابعة توصيات المؤتمر والاجتماع بشكل دوري لمراجعة إستراتيجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والخروج بالتوصيات الضرورية للأطراف ذات العلاقة لتطوير هذا القطاع.
- وبناء عليه قامت سلطة النقد بإنشاء لجنة فنية مكونة من:

1. سلطة النقد الفلسطينية.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

2. جمعية البنوك.
 3. مؤسسات ضمان القروض.
 4. القطاع الأكاديمي.
 5. القطاع الخاص.
 6. مركز تطوير المشاريع الصغيرة.
 7. مؤسسات الإقراض المتخصصة (MFI's).
 8. وزارة الاقتصاد.
- حيث تتمحور مهام اللجنة حول تسهيل الوصول لمصادر التمويل (Access to Finance) وتأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فنياً وإدارياً وتفعيل دور المشاريع الريادية من خلال ايجاد كيان ونظام محدد يعتبر مرجعاً استشارياً لهذه المشاريع وتفعيل دور اتحاد الغرف التجارية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المصرفية باعتبارها مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- اعتماد تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل سلطة النقد وجمعية البنوك والجهاز المصرفي لتسهيل عملية الإفصاح عن وتبادل البيانات بين جميع الأطراف ذات العلاقة، حيث أن التعريف الصادر عن وزارة الاقتصاد الوطني الخاص بالمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في فلسطين بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2011/10/4 لا يعكس واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبهدف مساعدة الأطراف المعنية بتحليل البيانات وإدارة المخاطر ورصد عمليات التطور ووضع الخطط الإستراتيجية لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة قامت سلطة النقد وتنفيذاً لتوصية المؤتمر ومن خلال الاجتماعات التشاورية التي

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

عقدت مع المصارف ومؤسسات ضمان القروض بإيجاد تعريف موحد لهذه المنشآت وفقاً لما يلي:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تشغل بحد أقصى 25 عامل ولا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوي مبلغ 7 مليون دولار، حيث تم تعميم هذا التعريف على المصارف ومؤسسات الإقراض بتاريخ 2013/04/16 لاعتماده وبوشر العمل به منذ ذلك التاريخ.

وجاري العمل حالياً على صياغة تعريف موحد لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على مستوى الوطن بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد حيث تم الاتفاق على تكليف مُستشار/ خبير دولي ومستشار آخر محلي في المجال لإعداد دراسة شاملة حول المنشآت الصغيرة المملوكة من القطاع الخاص والمدرّة للدخل في فلسطين، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى وضع توصيات حول تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في فلسطين. وسيتم عرض هذا التعريف للمشاريع الذي تتوصل إليه الدراسة وتتفق عليه الجهات المعنية على مجلس الوزراء للمصادقة عليه، ليصبح هذا التعريف عند المصادقة عليه تعريفاً وطنياً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في فلسطين يتم على أساسه جمع البيانات ووضع الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الوطنية، وتم التواصل مع شركة Finance and Motion حيث أبدت استعدادها لتقديم الدعم الفني اللازم لتكليف الخبراء بتنفيذ الدراسة.

• تحفيز وتهيئة المناخ للمؤسسات المصرفية للتوسع في منح التسهيلات
للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

1. قامت سلطة النقد بإصدار تعميم رقم (2013/53) بتاريخ 2013/04/16 للمصارف ومؤسسات الإقراض بهدف تحفيز وتهيئة المناخ للمؤسسات المصرفية للتوسع في منح التسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستثمار في هذا القطاع، والذي نص على وقف العمل بشرط الدفعة المقدمة من قبل المقترض والمنصوص عليها في تعليمات سلطة النقد بنسبة 10 % في حالة جدولة القروض المتعثرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، شريطة أن تتم الجدولة بناءً على كشف التدفقات النقدية، وذلك من أجل إعادة إحياء القرض وتحوله الى قرض عامل، الأمر الذي سيساهم في الحد من فرض غرامات التأخير التي تثقل كاهل المنشآت، حيث سيتم متابعة واختبار هذه المحفزات من قبل سلطة النقد ومؤسسات ضمان القروض من خلال خطة عمل تمتد لعامين يتم بنهاية الفترة تحليل البيانات للتحقق من نجاعة الاعتماد على كشف التدفقات النقدية في إعادة إحياء التسهيلات المتعثرة.

2. منح محفزات للمؤسسات المصرفية بإعفائها من تكوين نسبة 2 % كإحتياطي عام للمخاطر مقابل التسهيلات الممنوحة لهذه المنشآت شريطة أن تكون التسهيلات الخاضعة للإعفاء مضمونة من إحدى المؤسسات المالية لضمان القروض، حيث سيساعد ذلك في تعزيز المنافسة بين جهات الإقراض مما يؤثر إيجاباً على أسعار الفائدة لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

• إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

بههدف رصد المخاطر المختلفة المحيطة بمختلف القطاعات الإقتصادية من ناحية ولغاية تعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل سبل نفاذها الى مصادر الإقراض، باشرت سلطة النقد بداية العام 2013 إجراءاتها لإنشاء قاعدة بيانات شاملة لجميع القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تشمل كافة البيانات المالية والديموغرافية التي من شأنها المساهمة في تطوير قطاع المنشآت والمحافظة على إستقراره وديمومته.

وقد جاءت هذه المبادرة كتوصية مقدمة من سلطة النقد للمؤتمر المصرفي الرابع 2013 حيث تم تداول بيانات الملف المالي والديموغرافي الجديد للقروض الممنوحة ومناقشته مع العديد من الجهات المحلية والدولية ذات الإختصاص لضمان استكمال الرؤيا والشروط المسبقة لإنشاء مثل هذه القاعدة لتحقيق الفائدة القصوى من انشائها، إضافة الى ذلك تم مناقشة الملف في اجتماعات اللجنة الفنية لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إعداد كل التحضيرات المسبقة ووثيقة متطلبات الأعمال ومباشرة التنسيق مع المصارف ومؤسسات الإقراض بالخصوص الى ان تم إطلاق قاعدة البيانات في شهر 12/2013، وقد هدفت سلطة النقد من عملية التطوير إلى تحقيق مجموعة من الاهداف المباشرة وغير المباشرة:

1. تعزيز قدرات وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من النفاذ إلى مصادر الإقراض من المؤسسات المصرفية.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

2. تعزيز وتطوير قدرات وإمكانيات القائمين على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك الريادية.
3. تعزيز مبادئ الاشتغال المالي من خلال توفير وتسهيل الوصول والاستخدام للخدمات المصرفية لقطاع واسع من المنشآت.
4. تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ورفع جاهزيتها من خلال توفير السبل المناسبة لها للنفاذ إلى أسواق جديدة.
5. تحقيق الفائدة القصوى من مؤسسات ضمان القروض العاملة في فلسطين وتفعيل دورها لصالح قطاع المنشآت وذلك من خلال التوسع في منح قروض جديدة.
6. تعزيز الكفاءة التشغيلية للأيدي العاملة والحد من ظاهرة البطالة وتفشي الفقر في المجتمع الفلسطيني.
7. إدارة المخاطر الائتمانية المحيطة بالقطاع وبالتالي التقليل من حجم التعثر.
8. زيادة فرص النفاذ للمؤسسات المصرفية من خلال التشريعات التي تلبي الشروط والضمانات وتضمن حقوق الأطراف المختلفة و تتوافق أيضاً مع الممارسات الفضلى بإدارة مخاطر التمويل، بالإضافة لتفعيل دور مكتب المعلومات الائتمانية وبالتالي إزالة العقبات التي تواجه القطاع.
9. العمل على ضم جزء كبير من هذه المنشآت إلى النظام المالي في ظل الظروف الراهنة التي يتعاملون بها وبالتالي رفع كفاءة أصحاب هذه المشاريع الإنتاجية والمالية.

• إصدار قانون ضمان الحقوق في المال المنقول

بمتابعة حثيثة من قبل اللجنة تم مؤخراً اعتماد قانون ضمان الحقوق في الأصول المنقولة من قبل السيد الرئيس للبدء بتطبيق النظام بشكل عملي،

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

حيث تم تجهيز نظام الي لتسجيل الأصول المنقولة من الناحية الفنية والتقنية وسيكون مقر النظام في وزارة الاقتصاد وهي الجهة المسؤولة عنه بشكل رسمي.

ويهدف إعداد هذا القانون الى زيادة فرص المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالحصول على التسهيلات المطلوبة باستخدام أصولها كضمانة على التسهيلات وفتح آفاق جديدة لها لدى جهات الإقراض.

• تعديل احكام المادة رقم (32) من القرار بقانون رقم (3) لسنة 2010 لقانون المصارف

بهدف إيجاد آلية قانونية تمكن المصارف من الاستعلام عن تصنيف العملاء على نظام الشيكات المعادة والمقدمة من أصحاب المشاريع للتحقق من الملاءة المالية للعميل وبالتالي التوسع في منح الإئتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك مقابل الشيكات المقدمة للحصول من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

• التنسيق مع وزارة الإقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية بهدف السماح للمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة بالإطلاع على بيانات الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الإقتصاد

استكمالاً لتنفيذ التوصيات الختامية لأعمال المؤتمر المصرفي للعام 2013 والتي تهدف الى تعزيز وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول الى مصادر التمويل، تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الإقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية لتمكن المستخدمين من المصارف ومؤسسات الإقراض الإستعلام عن بيانات المنشآت المسجلة لدى

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

كل من وزارة الإقتصاد وإتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية من خلال موقع مكتب معلومات الائتمان، وقد تم الإنتهاء من إعداد متطلبات عمل النظام وتصميم النظام بصورته الاولى والمتوقع اطلاقه خلال الربع الثالث من العام 2019.

- عقد اجتماعات مع ممثلين من وزارة المالية بهدف تحفيز المصارف بتخصيص محافظ إئتمانية موجهة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تخفيض العبئ الضريبي على إيرادات المصارف المترتبة على التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع.

- التواصل مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية لبحث موضوع إمكانية ربط جهات الإقراض مع قاعدة بيانات الإتحاد للإطلاع على البيانات الديموغرافية لقطاع المنشآت للإستناد إليها عند إجراء التحليل الائتماني.

- توقيع مجموعة من مذكرات التفاهم مع شركات القطاع الخاص

بهدف حماية منشآت القطاع الخاص الـ SME's تم تزويد هذه المنشآت بنظام الإستعلام الائتماني الموحد لغايات إدارة المخاطر الائتمانية أثناء التعاقد مع المستهلكين بواسطة الشيكات المؤجلة، حيث تم منح صلاحية لأكثر من 20 شركة لإستخدام النظام ويتم حالياً متابعة ربط مجموعة أخرى من الشركات التي استكملت الإجراءات الأولية لعملية الربط.

المؤتمر المصرفي للعام 2016 "بلورة استراتيجية المرحلة القادمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

جاء تنظيم سلطة النقد لمؤتمر "بلورة استراتيجية المرحلة القادمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، في مدينة أريحا بتاريخ 2016/3/23، ليؤكد مرة أخرى على أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها، إيماناً منها بدوره الفعال في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيزه لتوفير فرص العمل والقضاء على الفقر.

حيث هدف الإجتماع الى دراسة واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين لبلورة استراتيجية وطنية لتطوير وتعزيز قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الهام والحيوي.

يأتي تنظيم هذا المؤتمر مكملاً للمؤتمر الرابع الذي نظّمته سلطة النقد بالشراكة مع جمعية البنوك ومؤسسة التمويل الدولية في العام 2013، وذلك نتيجة لبروز اهتمام واضح في السنوات الأخيرة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة
و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

حيث تم الخروج بمجموعة من التوصيات وزعت على ثلاث محاور كان أبرزها الدعوة الى:

دراسة المعايير المحددة لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتوافق عليه بين سلطة النقد ومؤسسات الإقراض	المحور الأول التمويل والإقراض
الغاء احتياطي المخاطر العام عن القروض الممنوحة من المصارف لمؤسسات الإقراض	
دراسة أسعار الفائدة المحصلة على التسهيلات الممنوحة لقطاع المنشآت	
تعزيز شروط الإقراض للتسهيلات الموجهة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة	
تعزيز حملات التوعية حول البرامج الموجهة للمنشآت	
العمل على تأهيل ضباط الائتمان حول طبيعة التعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة	
تعزيز التدريب الميداني On the job training لضباط الائتمان	المحور الثاني
توفير التدريب المهني المناسب لتطوير المهارات السلوكية لضباط الائتمان	

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة
و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

تعزيز آليات النفاذ للأسواق والتسويق Access to Markets and Marketing	التأهيل والتدريب
بناء اطار موحد وشامل Plat Form يضم جميع البرامج الموجهة للمنشآت	
التنسيق مع القطاع الاكاديمي لتعزيز المساقات الدراسية في الجامعات بمواضيع تسلط الضوء على أهمية هذا القطاع على الصعيدين الفردي والمجتمعي	
متابعة التنسيق مع دائرة ضريبة الدخل بخصوص: ○ تحديد تعريف الشركات في القانون ○ النظر في تخفيض قيمة الضريبة المفروضة على المنشآت	المحور الثالث تطوير بيئة الأعمال
متابعة انشاء مركز خدمات شامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (النافذة الواحدة) One stop shop	
متابعة تعديل قانون المصارف رقم 2010/9 المادة (32) بحيث يتيح التعديل للمصارف أو أي طرف ثالث الإستماع عن تصنيف العملاء على نظام الشيكات	
التنسيق مع وزارة الاقتصاد لاعتماد قانون الاصول المنقولة الذي يمكن قطاع المنشآت من استخدام أصولها المنقولة كضمانة للتوسع في الحصول على تسهيل	

نتائج المبادرة

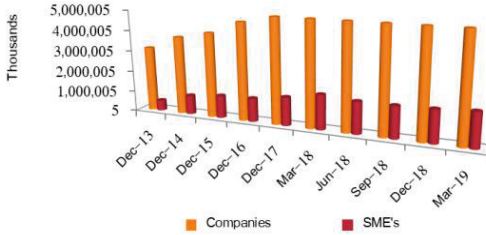
في ضوء تطبيق المبادرة والمحفزات التي رافقتها وتطوير قاعدة بيانات خاصة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، توجه اهتمام سلطة النقد لرصد ودراسة المتغيرات وأثرها على تطوير القطاع حيث نستعرض أدناه بعض المؤشرات المالية قبل المبادرة خاصة في ظل غياب تعريف موحد للقطاع وعدم وجود قاعدة بيانات شاملة تعكس الوضع بالإضافة الى غياب اية اجراءات تحفيزية للجهات المقرضة، وعليه بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى شهر 2012/09 (فترة ما قبل المبادرة) حوالي 2293 بقيمة إجمالية للتسهيلات بلغت حوالي 154 مليون دولار مشكلة ما نسبته 65% فقط من إجمالي عدد المنشآت المدرجة على نظام معلومات الائتمان. وفيما يلي بعض المؤشرات المالية ذات العلاقة كما هي بنهاية شهر 2019/03:

❖ بلغ عدد ملفات التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض حوالي 64 ألف ملف تسهيل بقيمة إجمالية بلغت 1,627 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 27 في المائة من قيمة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات و 16.5 في المائة من إجمالي محفظة التسهيلات.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

❖ بلغ عدد المنشآت الحاصلة على تسهيلات 48 ألف منشأة بنسبة 95 في المائة من

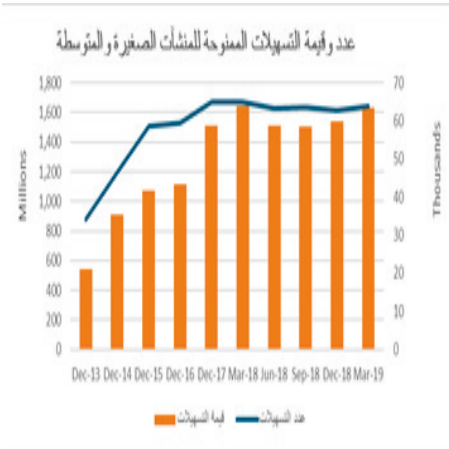
بلغت نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 27% من قيمة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات



إجمالي عدد الشركات المدرجة على نظام معلومات الائتمان كانت الحصة الأكبر للمقترضين الذكور بنسبته 77 في المائة وللإناث بنسبة 23 في المائة.

❖ تركزت التسهيلات

الممنوحة في قطاع التجارة بنسبة 51 في المائة بإجمالي حوالي 830 مليون دولار، تلا ذلك قطاعي المرافق العامة بنسبة 11.6 في المائة بإجمالي حوالي 189 دولار، يليهما القطاع الاستهلاكي بنسبة 11 في المائة بقيمة 179 مليون دولار.



المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

اجراءات مستقبلية

- صياغة تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على مستوى الوطن.
 - الربط مع وزارة الاقتصاد والغرف التجارية بهدف السماح للمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة بالإطلاع على بيانات الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الاقتصاد.
 - عقد مؤتمر تقييمي لتعزيز وتمكين قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- في ضوء ذلك، ومتابعة للمحفزات التي منحت للمؤسسات المصرفية، ووفقاً للبيانات المالية المقارنة لصناديق ضمان القروض (الصندوق الأوروبي الفلسطيني، مبادرة الشرق الأوسط للإستثمار) حسب الجدول أدناه، يتضح لنا بشكل جلي أثر المحفزات على النمو والتوسع في منح تسهيلات جديدة لمنشآت جديدة واعدة جولة قروض متعثرة:

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

نسبة النمو في القيمة	نسبة النمو في العدد	قيمة التسهيلات التي تم ضمانها للمنشآت خلال الربع الأول من عام 2019	عدد ملفات التسهيلات التي تم ضمانها للمنشآت خلال الربع الأول من عام 2019	قيمة التسهيلات التي تم ضمانها للمنشآت خلال الربع الأول من عام 2013	عدد ملفات التسهيلات التي تم ضمانها للمنشآت خلال الربع الأول من عام 2013
590%	1,095%	USD 40,272,262	1,303	USD 5,835,529	109

ان ما ورد أعلاه من مؤشرات مالية لهو دليل واضح على نجاح المبادرة بتوفير تمويل لمشاريع جديدة او اعادة ضخ تمويل جديد لمشاريع قائمة، حيث يعتبر ذلك محفزاً لسلطة النقد واللجنة الفنية بالإستمرار في جهودهما وإصدار محفزات جديدة والعمل على تذليل العقبات والمعوقات التي تواجه تعزيز وتطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تفعيل عجلة النمو الإقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

ج. تجربة جمهورية مصر العربية (شركة I-Score)

يحظى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص في جمهورية مصر العربية، حيث تم إصدار العديد من المبادرات التي استهدفت تلك الفئة من الشركات عملاً على دعم الاقتصاد وتحسين المستويات المعيشية للأفراد، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على تحسين فرص النمو وتعزيز التنمية المستدامة من خلال خفض نسب الفقر والبطالة. فيما يخص تعريف قطاع الشركات متناهية

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

الصغر والصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية، فالجدول رقم (8) يبين ذلك.

جدول (8): تعريف الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية

القائمة		الجديدة (حديثة التأسيس)	
الشركات والمنشآت	حجم الاعمال (المبيعات/ الإيرادات السنوية)	حجم العمالة*	راس المال المدفوع**
متناهية الصغر	أقل من مليون جنية.	أقل من 10 افراد	أقل من 50 الف جنية.
الصغيرة	من مليون جنية الى أقل من 50 مليون جنية.	أقل من 200 فرد	من 50 الف جنية الى أقل من 5 مليون جنية للمنشآت الصناعية وأقل من 3 مليون جنية لغير الصناعية.
المتوسطة	من 50 مليون حتى 200 مليون جنية.	أقل من 200 فرد	من 5 مليون جنية الى 15 مليون جنية للمنشآت الصناعية، ومن 3 مليون جنية الى 5 مليون جنية لغير الصناعية.

* حجم العمالة استرشادي وغير محدد لتعريف الشركة او المنشأة.

**يتم استخدام "راس المال المدفوع" في حالة الشركات والمنشآت الجديدة بدلاً من حجم الاعمال، وذلك لمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط حتى يتوفر لديها البيانات الخاصة بحجم الأعمال، وعليه يكون هذا التصنيف مؤقت وبعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلي القائم على حجم الأعمال.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

• خطوات تطوير نظام لتقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة

:(Grading Model)

1. تحديد التحديات: في ضوء قيام قطاع الإقراض للشركات الصغيرة

والمتوسطة بقفزة كبيرة إعتماًداً على مبادرات البنك المركزي المصري، إلا

أن هناك بعض التحديات التي تواجهه، نذكر منها:

(أ) عدم وجود نموذج واضح للتقييم الائتماني:

- الاعتماد على لجان الائتمان بما يستغرق وقت طويل لاتخاذ

القرار.

- عدم وجود معيار / نموذج موحد للتقييم.

(ب) عدم توافر بيانات عن مستوى أداء الصناعات المختلفة

(ج) عدم توافر المعلومات الائتمانية مع انخفاض الثقة في بيانات القوائم المالية

المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

(د) عدم توافر بيانات تاريخية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة

(2) الحلول: فيما يخص الحلول الممكن تقديمها لمواجهة التحديات فيمكن تلخيصها

بالآتي:

(أ) تطوير نماذج لتقييم الجدارة الائتمانية عن طريق الاستعانة بالخبرات

الدولية في هذا المجال إعتماًداً على بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة

في نفس الدولة وبناءً على عينة تغطي السوق ككل.

(ب) تطوير النظام بما يتيح تنبيه البنوك (Alerts) في حالة الاشتباه في وجود

معلومات تثير الشك أو مختلفة عما سبق تقديمه لبنك آخر مشترك في

النظام.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

(3) تخفيض التكلفة الاستثمارية لتطوير هذه النماذج على مستوى كل بنك على حدة وتطويرها وإتاحتها من جهة مركزية بما يوفر التكاليف (إستثمارية / تشغيل) وكذلك يكون أكثر فاعلية لاعتماده على بيانات مستقاة من أكثر من بنك (سوق) في نفس البلد.

في هذا السياق، يتيح تقييم الجدارة الائتمانية إتخاذ قرار منح الائتمان بصورة أكثر دقة وشفافية مما يعزز الثقة في نتائجه، وعلى النحو التالي:

- يجب أن يحقق النموذج مستوى 40 في المائة من خلال أحد أهم المؤشرات الإحصائية $GINI^2$. غير أن هناك بعض البلاد تعتمد على نماذج تم تطويرها وبما لا يجاوز 20 في المائة لمؤشر GINI.
- الاعتماد على الخبرة الدولية في تطوير هذه النماذج حسب منهجية معروفة وسبق تطبيقها بنجاح في دول أخرى.
- اختبارات مكثفة للنتائج قبل إتاحتها للاستخدام العام.
- تبسيط إجراءات وخطوات الاستخدام للنموذج للمتعاملين في إدارة مخاطر الائتمان.

(4) التنبيهات التي تتيحها قاعدة المعلومات الائتمانية للبنوك: ندرج أدناه أمثلة على التنبيهات التي من الممكن أن تتيحها شركات المعلومات الائتمانية للبنوك فيما يخص الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي ستساهم بتعزيز فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك:

² مؤشر GINI ممكن استخدامه كمؤشر إحصائي يقوم بالتمييز بين تقييم الشركات عالية التقييم ومنخفضة التقييم.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

- إختلاف القوائم المالية المقدمة من العميل عما سبق وقدمه لبنك آخر.
- إختلاف نتائج التقييم بما يتعدى 2 درجة عما سبق وقدمه لبنك آخر (10 درجات للتقييم).
- قيام العميل بالتقدم بطلب قرض في أكثر من بنك في نفس الوقت.
- قيام العميل بتقديم قوائم مالية توحى بأن نشاطه الرئيسي يتبع صناعة معينة وتختلف عن نشاطه الرئيسي السابق تصنيفه من بنك آخر.

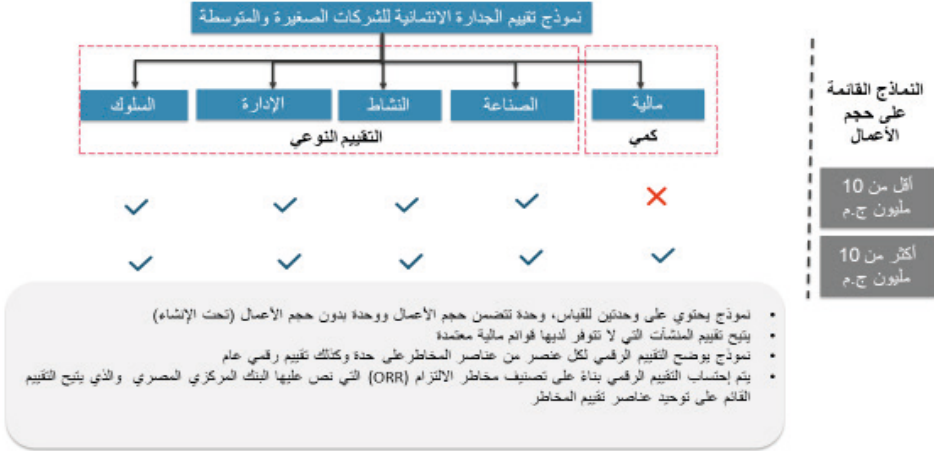
المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

مقارنة بين نماذج التقييم

عنصر التقييم	نموذج يتم تطويره على بيانات البنك فقط	مستوى الأداء	نموذج يتم تطويره بيانات السوق (أكثر من بنك تمثل أكثر من 75% من عملاء الائتمان في البلد)	مستوى الأداء
- تغطية عناصر المخاطر المختلفة	يشمل فقط العناصر المتعارف عليها في البنك	منخفض	يشمل عناصر المخاطر على مستوى السوق	عالي
- شمولية النموذج الإحصائي	يتم التطوير والاختبار على بيانات البنك المتاحة وبواسطة العاملين به	متوسط	يشمل بيانات من أكثر من جهة ويتم إختباره من أطراف خارجية بالإضافة للبنوك	عالي
- الإطلاع على أداء العميل بالسوق	غير متوفر	—	متوفر من خلال التنبيهات السابق الإشارة إليها (Alerts)	—
- بيانات الصناعة وتقييمها	غير متوفر	—	متوفر عن طريق خدمات القيمة المضافة	—
- تكلفة الإلتزام	يتولى البنك إدارة متطلبات الجهة الرقابية	عالي	تتولى شركة تقييم الجدارة الائتمانية إعداد الرد على متطلبات الجهة الرقابية	منخفض
- تكلفة متابعة أداء النموذج وتحديثه دورياً	يتولى البنك متابعة الأداء والتحديث الدوري	عالي	تتولى شركة تقييم الجدارة الائتمانية متابعة الأداء والتحديث الدوري	منخفض

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

تفاصيل نظام تقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة



(5) عناصر التقييم:

أصبحت عملية التقييم لدى البنوك ذات أهمية بالغة وجزء لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر لديها، وذلك لعدم ثبات العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية سواء على المدى القريب أو البعيد، حيث أن التغير هو من الثوابت في المراحل المختلفة مما يؤثر على إستمرارية العمل وقوته.

فعلى سبيل المثال، تختلف عناصر التقييم حسب النشاط بناءً على حجم الأعمال كما هو موضح الجدول التالي:

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة
و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

حجم أعمال أقل من 10 مليون جنيه

القطاع		مجموعة المخاطر
بدون قوائم مالية	في ظل وجود قوائم مالية	
تأثير اللوائح والإجراءات الحكومية		مخاطر الصناعة
مخاطر تغير سعر التحويل		مخاطر نوعية الأعمال
مقر المحافظة التي يتبعها بالمقترض		
مميزات الموقع		
ربحية الأعمال		
إستقرار طبيعة الأعمال الخاصة بالمشروع	إستقرار طبيعة الأعمال الخاصة بالمشروع	
المنتج/الملف الشخصي للعميل	-	
موقف ملكية مقر المشروع	-	
توافر ونوعية القوائم المالية		مخاطر مالية
موسمية نوعية الأعمال الخاصة بالمشروع		
متوسط حركة الحسابات المصرفية		
-	إجمالي المديونيات / صافي القيمة	
-	معدل دوران الأصول	
-	الاستثمار العامل / إجمالي المبيعات	

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة
و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

معدل النمو السنوي	-	
لإجمالي المبيعات		
هامش صافي الربح	-	
النتائج التسويقية		المسئول الرئيسي / مخاطر الترويج
سجل التقييم الائتماني للمسئول الرئيسي		
مخاطر إستمرارية الأعمال / مخاطر تداول المسئولية		
خبرة ومهارة المسئول/المسؤولين الرئيسيين		
متابعة سجل سداد فواتير المرافق	-	
ملكية المقر	-	
محل الإقامة	-	
العلاقة مع البنك/البنوك		التعاملات المصرفية
متوسط الرصيد البنكي / الالتزامات الشهرية الثابتة		
سجل سداد مدفوعات المنشأة		
الشيكات المرتدة / المرتجة خلال آخر 6 أشهر		

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

حجم أعمال 10 مليون جنيه وحتى 200 مليون جنيه

قطاع الأعمال				مجموعة
مقاولات	تجاري	خدمات	صناعي	المخاطر
التقييم الرقمي لمخاطر الصناعة				مخاطر الصناعة
ربحية الأعمال				مخاطر نوعية الأعمال
محافظة المقترض				
مخاطر الموردين				
مركزية المخاطر الخاصة بالعملاء				
التعرض للتغيير في سعر التحويل				
—	التراخيص والتصاريح	التراخيص والتصاريح	التراخيص والتصاريح	
تصنيف الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء	مخاطر المخزون	جودة الخدمة	نوع المعدات	
القدرة على التنفيذ	تنوع المنتج	الإجراءات والرقابة	المخاطر التكنولوجية	
إجمالي المديونية مقابل صافي القيمة				المخاطر المالية
حجم نمو المبيعات سنوياً				
النسبة الحالية				
المستحقات المالية مقابل إجمالي المديونية				

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة
و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

صافي هامش الربح	
هامش الأرباح التشغيلية	
نسبة تغطية الفوائد	
متوسط حركة الحسابات المصرفية	
معدل دوران الأصول	
دورة رأس المال	
نوعية/جودة القوائم المالية	
النتائج التسويقية للمطورين	مخاطر الإدارة
سجل التقييم الائتماني للمطورين الرئيسيين	
مخاطر إستمرارية الأعمال / مخاطر تداول المسؤولية	
النظام الأساسي	
خبرة المسؤولين	
سجل سداد مدفوعات المنشأة	التعاملات المصرفية
متوسط إستخدام الحد المسموح	

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

يراعى أن لكل عنصر من عناصر التقييم، يتم تقييمها من أكثر من
بديل يعتمد على مستوى المخاطر، فمثلاً يتم تقييم الصناعة كما يلي:

الاختيار	تعريف المعيار	معيار التقييم
تقييم الصناعة		
منخفضة	يركز تقييم مخاطر	مخاطر الصناعة
متوسطة	الصناعة على	
مرتفعة	الصناعة التي تعمل	
مرتفعة للغاية	فيها الشركة ككل. العوامل الخاصة المتعلقة بالشركة لا يتم أخذها في الاعتبار أثناء عملية تحليل الصناعة	

السياسات مناسبة للغاية وغير مبهمة ومن المحتمل استمراريتها في المستقبل القريب	يقوم هذا العامل بالنظر عما إذا كانت سياسة الحكومة (فرض الضرائب، القواعد التنظيمية إلخ.) خلال 1 - 2 سنة التالية ستؤثر	أثر السياسات / اللوائح الحكومية
سياسات مناسبة إلى حد ما (مثل تعاريف الاستيراد الحمائية / الحوافز) تؤثر بإيجابية على الربحية		
سياسات الحكومة القائمة ليست مناسبة بشكل ملحوظ / غير مناسبة		

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

على الصناعة على نحو إيجابي أو سلبي	للصناعة. الربحية ليست متأثرة جزئياً بالتدابير التنظيمية الموجودة / المرتقبة.
	تأثير سلبي نتيجة سياسات الحكومة الحالية. غير متوقع إصدار سياسة جديدة على المدى القريب من شأنها أن تغير السيناريو.
	لدى سياسة الحكومة تأثير سلبي ملحوظ مثال: في شكل أعباء ضريبية مرتفعة، تعاريف رسوم إستيراد غير منظمة، تنظيم للتسعير غير قابل للتطبيق...إلخ.
	سياسة الحومة تجاه الصناعة غير مناسبة بشدة.

6) الخطوات الرئيسية في تطوير نموذج تقييم الجدارة الائتمانية

- جميع بيانات تاريخية عن أداء شركات مقترضة لفترات تتراوح من 2.5 – 3 سنة، حيث تم الحصول على الآتي:
 - شركات بحجم أعمال أقل من 10 مليون جنيه 4000 حالة.
 - شركات بحجم أعمال أكثر من 10 مليون جنيه وحتى 200 مليون جنيه 3200 حالة.
- تقسيم هذه المعلومات لثلاث مجموعات.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

- أ. مجموعة يتم تطوير النظام عليها.
- ب. مجموعة يتم اختبار النموذج من خلال تقييم هذه الشركات ومقارنة النتائج بالواقع التاريخي.
- يتم تطوير النموذج باستخدام أفضل المنهجيات الدولية.
- 1- اختيار عوامل التقييم

اختيار عوامل التقييم	
• الاستفادة من خبرات شركة كريسيل CRISIL في مجال تطوير النماذج للعديد من العملاء عبر المناطق الجغرافية المختلفة • قامت اللجنة المشكلة تحت رقابة البنك المركزي المصري ومن الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score و6 من كبار البنوك باختيار شركة كريسيل CRISIL ضمن قائمة الموردين النهائية للمشاركين	قوة التنبؤ • استخدام قيمة المعلومات إحصائياً • تم الأخذ في الاعتبار المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية المعنوية عند 5 في المائة. الترتيب بناءً على التصنيف • التأكد من مطابقة المتغيرات التي تم إختيارها مع القرارات الخاصة بتصنيف الأعمال إعتبرات أخرى • ترابط المتغيرات • مدى دقة وصحة البيانات المتغيرات السوقية المتوقعة • حساب الأهمية النسبية للمتغيرات المحددة

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

2- تقييم أداء النموذج باستخدام المؤشرات الإحصائية كما يلي:

نموذج 1 (أقل من أو يساوي 10 مليون جنيه)

النموذج الإحصائي	التطوير	التحقق من الصحة	التوحيد والدمج (متوسط)
مجالات الـ ROC	0.70	0.72	0.71
GINI Co=efficient	40%	44%	42%
KS statistic	29.0%	35.3%	31.7%

نموذج 2 (أكثر من 10 مليون جنيه وحتى 200 مليون جنيه)

النموذج الإحصائي	التطوير	التحقق من الصحة	التوحيد والدمج
مجالات الـ ROC	0.72	0.78	0.74
GINI Co=efficient	43%	55%	48%
KS statistic	35.3%	44.2%	37.6%

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

3- المقارنة بالنماذج المطبقة في بلدان أخرى للوقوف على مدى قوة النموذج التي تم تطويره.

العميل	القطاع	نموذج الأداء (Gini Co-efficient)	KS-statistic
بنك قطاع خاص رائد بالهند	قطاع المشروعات متناهية الصغر	~30%	~23%
بنك رائد بالإمارات العربية المتحدة	قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	25~30%	~18%
شركة كبيرة غير مصرفية بالهند	قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	35-45%	28-35%

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

4- إجراء إختبارات من خارج العينة (من واقع فعلي بالبنوك لمقارنة

أداء النماذج (المختلفة).

العينات المجمعة / المدمجة	عدد العينات	نسبة العينات	الوزن التراكمي
صحيحة تماماً/مطابقة	1104	22.3%	22%
مطابق بـ +/- 1	2197	44.4%	67%
مطابق بـ +/- 2	1353	27.3%	94%
مطابق بأكثر من 3	297	6.0%	100%
إجمالي	4951		

ثالثاً: الخلاصة والتوصيات:

يُعتبر توفير قاعدة بيانات شاملة للمعلومات الائتمانية حجر أساس لدعم وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، كونه يخفض التكلفة للحصول على المعلومات المطلوبة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي الوقت نفسه يُعالج النظرة السلبية الخاصة بارتفاع مخاطر هذه الشريحة من العملاء، إن تطوير نظام جدارة إئتمانية سيساهم في معالجة هذه المشكلة من خلال توفير قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك التي تقدم الائتمان، مما سيحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل. في ضوء ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

المبادئ العامة للتقييم الانتمائي للشركات الصغيرة والمتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

1. إصدار تعريف موحد للشركات الصغيرة والمتوسطة، كون توحيد التعاريف في الأسواق العربية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يُمكن الارتقاء بتلك المنشآت في ظل تباين التعاريف.
2. إنشاء/ تحديد جهة رسمية لتنمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان التنسيق.
3. خلق خطة تحفيز لمساندة نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.
4. حث الحكومة على توجيه نسبة من مشترياتها إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة.
5. تطوير قاعدة بيانات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الحالية لتضم معلومات عن القطاع.
6. إنشاء بنك متخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة.
7. تنمية مهارات العاملين بالبنوك لخدمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
8. توفير تمويل منخفض التكاليف مع إلزام البنوك بتوجيه نسبة من محفظتها الانتمائية لهذا القطاع بآجال وفائدة تفضيلية.
9. توفير التدريب وتنمية المهارات لإدارة وموظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة.
10. تنمية منتجات مالية غير مصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة (تأجير تمويلي / تخصيص / رأسمال مخاطر / صناديق رأسمالية ..إلخ).

11. إنشاء شركة لتقييم الجدارة الائتمانية SME Rating
وسجل الضمانات المنقولة Collateral Registry.
12. نشر التوعية لتنمية مهارات العمل الحر والمهارات
المصرفية ضمن الشركات الصغيرة والمتوسطة
والشباب.
13. تقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ائتمانياً ، وعدم
التعامل مع تلك المنشآت كشركات كبيرة من خلال دعم
الأدوار المهمة لشركات المعلومات الائتمانية ومراكز
الائتمان في العلاقة مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة
لتعزيز حجم الإقراض لتلك المنشآت.
14. توفير أدوات ائتمانية بديلة أو مختلفة عن الضمانات
الائتمانية المفروضة على الشركات الكبيرة، حيث غالباً
ما تتأثر المنشأة الصغيرة أو المتوسطة بسلوكيات المالك
الائتمانية.
15. ربط التمويل بالمخاطر الائتمانية.
16. الحد من تفاوت المعلومات الائتمانية من خلال إقرار
الأنظمة العامة واللوائح التنفيذية المناسبة.
17. حث المصارف وقطاع التمويل الإسهام في تمويل
المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
18. رفع الثقافة المالية من خلال برامج متخصصة للمنشآت
الصغيرة والمتوسطة.

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة
و المتوسطة و استعراض تجارب الدول العربية

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة واستعراض
تجارب الدول العربية
(المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية)

اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

<http://www.amf.org.ae>

